

عام التعليم
تعليم أفريقي يواكب القرن
الحادي والعشرين



الإتحاد
الأفريقي

بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات يوم 6 أكتوبر 2024
في الجمهورية التونسية

بيان أولي

تونس، 8 أكتوبر 2024

أولا - مقدمة

بناء على دعوة من حكومة الجمهورية التونسية لمراقبة الانتخابات الرئاسية يوم 6 أكتوبر 2024، أرسل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، سعادة موسى فكي محمد (H.E. Moussa Faki MAHAMAT) بعثة لمراقبة الانتخابات قصيرة الأجل إلى تونس من 29 سبتمبر إلى 10 أكتوبر 2024.

تتألف البعثة، التي يقودها معالي السيد كومي سيلوم كلاسو (S.E.M. Komi Selom KLASSOU)، رئيس الوزراء السابق لجمهورية توغو، من 40 مراقبا على المدى القصير من بينهم: سفراء معتمدون لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، وبرلمانيون أفارقة وأعضاء هيئات إدارة الانتخابات، وممثلو منظمات المجتمع المدني الأفريقية وخبراء الانتخابات والأكاديميون الأفارقة. وينتمي هؤلاء المراقبون إلى 21 بلدا أفريقيا.

ثانيا - أهداف ومنهجية البعثة

تهدف البعثة إلى تقييم مدى امتثال الانتخابات للمعايير الدولية ذات الصلة بالانتخابات الديمقراطية والإطار القانوني المعمول به في الجمهورية التونسية. وراقبت البعثة الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية، من عمليات يوم الانتخابات حتى فرز الأصوات على مستوى مراكز الاقتراع.

تم نشر مراقبي البعثة البالغ عددهم 40 مراقبا ضمن 17 فريقا يغطون 224 معتمدية في 15 ولاية في تونس لتقييم فتح مراكز الاقتراع وإجراء التصويت وإغلاق مراكز الاقتراع وفرز الأصوات.

يمثل هذا البيان النتائج الأولية للبعثة بشأن السير التقني للانتخابات الرئاسية في تونس يوم 06 أكتوبر 2024، ويصدر في الوقت الذي لا يزال فيه فرز الأصوات وإعلان النتائج المؤقتة للانتخابات. لذلك، هذا ليس تقييما شاملا أو نهائيا للعملية الانتخابية وستواصل البعثة مراقبة أجواء ما بعد الانتخابات مباشرة، بما في ذلك عملية إدارة النتائج وحل النزاعات الانتخابية، وستصدر البعثة تقريرا نهائيا يقدم استنتاجات وتوصيات شاملة لتحسين الانتخابات المقبلة في تونس.

يعرض هذا البيان الاستنتاجات الأولية للبعثة بشأن سير الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في 6 أكتوبر 2024 في تونس، والتي أعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نتائجها الأولية في 7 أكتوبر 2024، وهو لا يشكل تقييما شاملا أو نهائيا للعملية الانتخابية. ستواصل البعثة رصد أجواء ما بعد الانتخابات مباشرة، بما في ذلك إدارة النتائج والمنازعات الانتخابية وستصدر البعثة تقريرا نهائيا يتضمن نتائج وتوصيات مفصلة لتحسين الانتخابات المقبلة في تونس.

ثالثاً - السياق السياسي للانتخابات الرئاسية

الانتخابات الرئاسية لعام 2024 هي الأولى التي يتم تنظيمها بموجب الدستور الجديد الذي تم تبنيه من خلال استفتاء أجري في عام 2022. وقد أجريت هذه الانتخابات في بيئة سياسية متوترة تميزت بالقيود المفروضة على المشاركة السياسية لبعض الطامحين للرئاسة، بما في ذلك سجن عياشي زمال، أحد المرشحين الثلاثة الذين وافقت عليهم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وقد أدى تشرذم المعارضة السياسية واحتجاز القادة السياسيين والصحفيين إلى تعميق الانقسام السياسي.

اتسم السياق أيضاً بتوترات اجتماعية وسياسية حول صراع قانوني بين المحكمة الإدارية والهيئة العليا المستقلة للانتخابات حول إعادة ثلاثة مرشحين لم يُسمح لهم بالترشح في الانتخابات. أدت التعديلات التي أدخلت على القانون الأساسي للانتخابات والاستفتاءات، قبل أقل من أسبوعين من الانتخابات، وما تلي ذلك من نقل الاختصاص لمراجعة قرارات الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من المحكمة الإدارية إلى محكمة الاستئناف في تونس، إلى زيادة المخاوف بشأن مستويات التنافسية للانتخابات الرئاسية لعام 2024.

رابعاً - أنشطة البعثة

خلال إرسال ولايتها، تضمن جدول أعمال بعثة الاتحاد الإفريقي لمراقبة الانتخابات جلسات إعلامية وأنشطة تنظيمية داخلية لمهمة ناجحة. وتبادلت البعثة أيضاً الآراء مع مختلف أصحاب المصلحة بشأن العملية الانتخابية.

عقدت البعثة جلسات تفاعلية مع كل من:

- ممثلو الحكومة التونسية، تحديداً وزير الشؤون الخارجية؛
- رئيس وأعضاء مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.
- أعضاء السلك الدبلوماسي للاتحاد الإفريقي المعتمدين في تونس؛
- ممثلو بعثات المراقبة الدولية: منظمة التعاون الإسلامي، المنظمة الدولية للفرنكوفونية، جامعة الدول العربية، تجمع دول الساحل والصحراء؛
- ممثلو المرشحين؛
- أعضاء منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات؛
- الخبراء والمحللون السياسيون.

خامساً - الحملة الانتخابية

بدأت حملة الانتخابات الرئاسية لعام 2024 رسمياً يوم السبت 14 سبتمبر 2024 في منتصف الليل بينما بدأت الحملة الانتخابية للمواطنين التونسيين خارج البلاد قبل يومين وانتهت في 4 أكتوبر 2024، مما أفسح المجال لدخول مرحلة الصمت الانتخابي لمدة 24 ساعة قبل التصويت.

ومع ذلك، فإن عدد الترشيحات التي تمت المصادقة عليهم، وإلغاء التمويل العمومي للحملة بموجب أمر عدد 468 لسنة 2024 مؤرخ في 3 سبتمبر 2024¹، وتحديد سقف 150,000 دينار تونسي لنفقات الحملة الانتخابية للجولة الأولى، قد أثرت سلباً على أنشطة الحملة الانتخابية.

سادساً - تمويل الانتخابات الرئاسية

نظمت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الانتخابات الرئاسية لعام 2024 حصرياً بأموال الحكومة الخاصة.

تم إنتاج كافة المواد الانتخابية محلياً، مما يدل على إتقان الدولة التونسية التام لعملياتها الانتخابية. وينص القانون الانتخابي على التمويل الذاتي والخاص للحملات الانتخابية.

سابعاً - المرشحون والحركات السياسية المتنافسة

في المجموع، تلقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات 17 ترشيحاً خلال الفترة المحددة (من 29 يوليو إلى 6 أغسطس) للانتخابات الرئاسية لعام 2024. وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في 10 أغسطس المصادقة المؤقتة على ثلاثة مرشحين وهم العياشي زمال من "حركة عازمون"، وزهير المغزاوي من "حركة الشعب"، والرئيس المنتهية ولايته قيس سعيد، بينما رفضت الترشيحات الأربعة عشر الأخرى.

وعلى الرغم من قرار المحكمة الإدارية الذي يطالب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإعادة حقوق ثلاثة مرشحين (عبد اللطيف مكي ومنذر الزنايدي وعماد الدايمي) بعد نظرها في التماساتهم في جلستها العامة، إلا أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أغفلت هذا القرار على أساس أن المحكمة لم تنفذ قرارها بشأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في غضون 48 ساعة على النحو المنصوص عليه في القانون.

ثامناً - امتثال الانتخابات الرئاسية للمتطلبات القانونية

تجري هذه الانتخابات وفقاً للإطار القانوني واحتراماً للترزامة الانتخابية التي أعلنتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وتحقيقاً لهذه الغاية، أبدت البعثة الملاحظات التالية:

أ) توافق تركيبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مع الإطار القانوني.

ينص الفصل 134 من دستور 2022 على أن تتكون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من تسعة (9) أعضاء لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد.

¹ أمر عدد 468 لسنة 2024 مؤرخ في 3 سبتمبر 2024 يتعلق بتحديد السقف الجملي للإنفاق على حملة الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 وسقف التمويل الخاص وشروطه

ومع ذلك، فقد أدخل المرسوم بقانون عدد 22 المؤرخ في 21 أبريل 2022 تغييرات تتعارض مع القانون الأساسي عدد 13 لسنة 2012 المؤرخ في 20 ديسمبر 2012 الذي ينظم إنشاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والدستور. ولم يقتصر المرسوم بقانون 2022 على تقليص أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات من 9 إلى 7 فحسب، كما قام بحصر عدد التخصصات المهنية التي يجب أن تشملها المؤسسة، من خمسة (05) إلى ثلاثة (3). بالإضافة إلى ذلك، قام المرسوم بقانون بتعديل طريقة تعيين أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ولكنه قلص أيضًا ولايتهم من ست (6) إلى أربع (4) سنوات..

ترى البعثة أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات لا تزال تعمل دون مراعاة لأحكام دستور 25 يوليو 2022.

تاسعا- النتائج ذات الصلة بمرحلة ما قبل الانتخابات

أ) تسجيل الناخبين

بالنسبة للانتخابات الرئاسية لعام 2024، بدأ تسجيل الناخبين الذين يعيشون في البلاد وخارجها في 5 ماي 2024. وأبلغت البعثة بأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نشرت القوائم المؤقتة في الفترة من 7 يونيو إلى 7 يوليو 2024. إلى للناخبين المؤهلين وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن تسجيل 9,753,217 ناخبا، من بينهم 4,838,527 (49.6%) رجالا و 4,914,690 (50.4%) امرأة. ويشمل السجل المحيّن 9,110,407 ناخبا (93.4%) مقيمين في تونس و 642,810 (6.6%) يقيمون في الخارج.

لاحظت البعثة زيادة كبيرة في عدد الناخبين في عام 2024 (37.86%) مقارنة مع 7,074,566 ناخبا مسجلا في الانتخابات الرئاسية لعام 2019.

ب) الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتحضير للانتخابات

تتولى الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مسؤولية تنظيم مختلف مراحل الانتخابات والإشراف عليها. كما أنها مسؤولة عن ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية وكذلك إعلان النتائج وفقا المادة 134 من دستور 2022.

لاحظت البعثة أن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أثبتت فعاليتها بنجاح في توزيع المواد الانتخابية على 10,077 مركز اقتراع موزعة بين 5,330 مركز اقتراع في تونس وفي 56 بلدا في الخارج. تم نشر المواد الانتخابية في البلاد تحت المراقبة الأمنية للقوات المسلحة دون ملاحظة أي حادث أو الإبلاغ عنه.

عاشرًا - إجراءات التصويت في مراكز الاقتراع:

فتح المراكز

لاحظت بعثة الاتحاد الأفريقي أن فتح المكاتب التي تمت معاينتها كان هادئًا بوجه عام.

ملاحظات بشأن بدء الانتخابات:

- **الافتتاح في الوقت المناسب:** تم فتح جميع مراكز الاقتراع التي زارتها بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات في الوقت القانوني وسمح بدخول مراكز الاقتراع للمراقبين وممثلي المرشحين قبل بدء العمليات باستثناء حالة معزولة في قبلي، حيث واجه المراقبون تحديات في الوصول إلى مركز الاقتراع التابع لهم قبل فتحه، وأشار الفريق إلى أن مسؤولي الانتخابات لم يتوقعوا زيارة المراقبين..
- **تغطية مراكز الاقتراع:** حضرت فرق المراقبين الافتتاح في 15 مركز اقتراع، أغلبها (86.7%) تقع في المناطق الحضرية و(13.3%) تقع في المناطق الريفية. غطت عملية حضور الافتتاح 10 ولايات، مع نشر 40% من المراقبين في تونس الكبرى.
- **الأجواء السلمية:** اتسم افتتاح مراكز الاقتراع بأجواء هادئة بشكل عام، مما يبشر بعملية تصويت سلمية. كان إقبال الناخبين على الافتتاح منخفضًا، على الرغم من وجود بعض الطوابير في بعض الأماكن.
- **الحضور الأمني:** كان رجال الأمن موجودين بشكل واضح خارج جميع مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، واعتبر سلوكهم احترافيًا في معظم الحالات ومتحفظًا وغير تدخلي في بعض الحالات.
- **أنشطة الحملة الانتخابية:** لم تتم ملاحظة أي نشاطات انتخابية بالقرب من مراكز الاقتراع.
- **إمكانية الوصول لمكاتب الاقتراع:** كانت جميع مراكز الاقتراع متاحة للناخبين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة.
- **طوابير الناخبين عند الافتتاح:** لوحظت طوابير في 53.3% من مراكز الاقتراع ، مقارنة مع 43.8% كما هو الحال في زغوان حيث لم يتواجد أي ناخب حتى الساعة 8:30 صباحًا.
- **موظفو مراكز الاقتراع:** كان لكل مركز اقتراع ثلاثة موظفين منصوبين عليهم في اللوائح، بمعدل امرأتين لكل مركز ويمكن التعرف عليهم من ارتداء شاراتهم ذات الألوان المختلفة.

• **توافر المواد الانتخابية:** كانت جميع المواد الانتخابية اللازمة متوفرة وبكميات كافية في كل مركز اقتراع.

• **الامتثال لإجراءات فتح المكاتب:** أظهر موظفو الانتخابات احترافية وإنقائاً لإجراءات الفتح، مما يضمن إغلاق صناديق الاقتراع وأن وضعها يتوافق مع المبادئ التوجيهية التي وضعتها الهيئة العليا المستقلة للانتخابات.

لاحظت البعثة في المكاتب التي تمت زيارتها افتتاحاً سلمياً ومنظماً لصناديق الاقتراع في 6 أكتوبر 2024. وفتحت مراكز الاقتراع في الوقت المحدد، مع الإجراءات الأمنية الكافية وتوافر المواد الانتخابية اللازمة. وعلى الرغم من بعض التحديات البسيطة، مثل محدودية وصول فريق المراقبين التابع لها إلى قبلي، وانخفاض نسبة إقبال الناخبين في بداية اليوم، فقد جرت عملية الافتتاح برمتها على النحو المقرر. وتصرفت قوات الأمن بشكل احترافي ولم تتم ملاحظة أي حملة انتخابية بالقرب من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، ولاحظت البعثة وجود مستوى مناسب من الإعداد وإمكانية الوصول، خاصة بالنسبة للناخبين ذوي الإعاقة، مما عزز عملية انتخابية سلمية ومتوافقة مع فتح مراكز الاقتراع المراقبة.

إجراءات التصويت

لاحظت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات داخل مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها إجراء الانتخابات في جو سلمي وجيد التنظيم وشفاف. وقَّيم المراقبون عملية التصويت في 225 مركز اقتراع في 15 ولاية، ولاحظوا انتظام الطوابير في 37.9% من تلك المراكز.

التوزيع الجغرافي وسرية الاقتراع: غطت البعثة 68.8% (154) من مراكز الاقتراع في المناطق الحضرية و31.3% (70) في المناطق الريفية.

احترام سرية التصويت: يضمن التصميم الصحيح لمراكز الاقتراع سرية التصويت ويسمح بسلسلة عمليات التصويت.

الأشخاص الحاضرون في مكاتب/مراكز الاقتراع: أظهر موظفو الانتخابات وأفراد الأمن بشكل عام احترافية في أداء واجباتهم أثناء عملية التصويت. وصنفت البعثة كفاءة موظفي الانتخابات بأنها جيدة جداً في 47.8% من الحالات (107) وجيدة في 48.7% (109) ومتوسطة في 3.1% (7)، وضعيفة في 0.4% (1).

أما بالنسبة لأفراد الأمن، فقد قُيِّمت البعثة سلوكهم بأنه جيد جداً في 54.0% من الحالات (121) وجيد في 42.9% (96) ومتوسط في 2.7% (6) وغير مناسب في حالة واحدة فقط.

إلا أن ممثلي المرشحين كانوا غائبين إلى حد كبير (55.4% من الحالات). في المكاتب التي لوحظ فيها حضورهم، (44.2%)، كان المرشح قيس سعيد هو الأكثر تمثيلاً في 95 مركز اقتراع، يليه زهير المغراوي في 16 مركز اقتراع والعياشي زمال بنسبة 2.0% (2).

مشاركة النساء والشباب: لاحظت البعثة انخفاض مستوى تعبئة الشباب، ومع ذلك فإن المرأة لعبت المرأة دوراً هاماً، بصفة رئيسية كموظفة في مراكز الاقتراع وكممثلة للمرشحين.

الامتثال للإجراءات: لاحظت البعثة تطبيقاً منهجياً للحبر الانتخابي والإجراءات الأخرى المتعلقة بإصدار بطاقات الاقتراع وعمليات التصويت ككل.

إمكانية الوصول إلى مراكز الاقتراع: كانت مراكز الاقتراع متاحة لجميع الناخبين، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 84.8% من الحالات (190).

الحملة الانتخابية والتدخل: لم تلاحظ البعثة أي حملة انتخابية أو تدخل في مراكز الاقتراع التي زارتها. وعلى الرغم من سلسلة سير عملية التصويت في مكاتب التصويت التي تمت زيارتها، واجه مراقبو الاتحاد الأفريقي صعوبات في بعض الحالات في الحصول على معلومات من موظفي الانتخابات.

غلق المراكز وفرز الأصوات:

راقبت البعثة إجراءات الإغلاق والفرز في 15 مركز اقتراع في 15 ولاية، منها 86.7% في المئة (13) في المناطق الحضرية و13.3% في المئة (2) في المناطق الريفية.

الإغلاق في الوقت المحدد: أغلقت 93.3% (14) من مراكز الاقتراع التي زارتها بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات في الوقت المحدد دون أي شكاوى رسمية، مع إغلاق 6.7% (1) بعد تأخير من دقيقة (1) إلى 15 دقيقة. حيث كانت لا تزال هناك طوابير في وقت الإغلاق (13.3% (2)) ، وقد سُمح لجميع الناخبين بالتصويت.

الامتثال للإجراءات: تلقى ممثلو المرشحين نسخة من تقرير نتائج الفرز في 40.0% (6) من مراكز الاقتراع وتم نشرها في 86.7% (13) من مراكز الاقتراع التي زارتها البعثة.

حادي عشر - مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء الحوامل والمرضعات والمسنين

تمشيا مع المادتين 131 و132 من القانون الأساسي المتعلق بالانتخابات، يجب مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل متناسب مع درجة الإعاقة والحاجة الموجودة لديهم أو كما هو مذكور في بطاقة الإعاقة الخاصة بهم. في 75% من مراكز الاقتراع الخاضعة للمراقبة، تم تقديم المساعدة

وفقا للقانون، وحصل 45.8٪ على مساعدة شخص مرافق من اختياريهم، في حين حصل 55.4٪ على مساعدة أحد أعضاء مركز الاقتراع الذي حدده رئيس مركز الاقتراع. تمت مساعدة 2,4٪ من طرف ممثل عن أحد المرشحين.

ثاني عشر - مشاركة النساء والشباب

تشكل النساء نسبة 50.4٪ من الناخبين المسجلين بينما يمثل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عاما نسبة 32.6٪ من الناخبين. بيد أن البعثة لاحظت عدم وجود أي مرشحات.

لاحظت بعثة الاتحاد الأفريقي بارتياح المشاركة النشطة للمرأة في تنظيم الانتخابات على مستوى مراكز الاقتراع، وفي مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها، شكلت النساء 75 في المئة من موظفي الانتخابات، وفي نفس السياق، شكلت النساء نسبة 74٪ من مراقبي الانتخابات الوطنية.

ثالث عشر - المجتمع المدني

اعتمدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مجموعات مراقبين من المواطنين، لا سيما شباب بلا حدود والمركز التونسي المتوسطي (توميد) وائتلاف أوفياء ومرصد شاهد وجمعية.

ومع ذلك، تم إبلاغ البعثة من قبل بعض أصحاب المصلحة الذين التقوا بهم، بأن منظمات المجتمع المدني الرئيسية التي تشارك تاريخيا في مراقبة الانتخابات المدنية في تونس، بما في ذلك "مراقبون" و "أنا يقظ" لم تتمكن من الحصول على اعتمادها.

رابع عشر - الأمن

أبلغت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات البعثة بأن القوات المسلحة هي التي تقوم بنشر المعدات وتوزيعها، كما وفرت القوات المسلحة الأمن في مراكز الاقتراع.

خامس عشر - وسائل الإعلام

كانت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أكثر انخراطا في مراقبة وسائل الإعلام في مراقبة وسائل الإعلام وقد أنشأت وحدة مراقبة مسؤولة عن رصد الجرائم الإلكترونية والعامة.

وقد شاركت وسائل الإعلام في حملة المترشحين من خلال توعية الناخبين.

سادس عشر - المجتمع الدولي

لقد تم نشر بعض البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات إلى جانب الاتحاد الأفريقي مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. واجتمعت البعثة مع تجمع دول الساحل والصحراء والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، من بين جهات أخرى.

سابع عشر - العملية الانتخابية: الممارسات الجيدة والتقدم المحرز

- إن تمويل الحكومة للانتخابات يشهد على التزام الدولة بتحمل مسؤولية التكفل بها؛
- وجود مواقع مراكز الاقتراع في بيئات آمنة ونظيفة مع وجود مكاتب تصويت بمساحات كافية وإضاءة مناسبة؛
- تم إيلاء الاهتمام الخاص لتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مكاتب الاقتراع الخاصة بهم من خلال توفير منحدرات مناسبة للوصول لتلك المكاتب.
- تم إحراز تقدم في رقمنة جوانب معينة من العملية الانتخابية، مثل أنظمة توجيه ومتابعة الناخبين.

ثامن عشر - الاستنتاجات والتوصيات

(أ) الاستنتاجات

تلاحظ بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة الانتخابات بارتياح الجو السلمي الذي جرت فيه الانتخابات الرئاسية في 6 أكتوبر 2024. ويهنئ الهيئة العليا المستقلة للانتخابات على الخبرة التي تم أظهرتها لتحقيق التنظيم الناجح للانتخابات في البلاد وخارجها.

وتعرب عن أسفها لضعف الالتزام الملحوظ لدى المواطنين التونسيين، ولا سيما الشباب، على الرغم من جهود والالتزام الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بإجراء الانتخابات بشكل احترافي.

وتتقدم البعثة بخالص الشكر لحكومة تونس ولشعبها على كرم ضيافتهما وعلى الترتيبات لتيسير، كما تعرب عن امتنانها لجميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين الذين أبدوا استعدادهم للتفاعل معها من أجل الاضطلاع بولايتها.

(ب) التوصيات

للحكومة:

- مواءمة الإطار القانوني من أجل جعل أحكام القوانين الانتخابية والمراسيم المتعلقة بالانتخابات متسقة مع الدستور؛
- اتخاذ التدابير المناسبة للمصادقة على الصكوك الدولية المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكمة الذي وقعته الجمهورية التونسية في 27 يناير 2013.

للهيئة العليا المستقلة للانتخابات:

- تعزيز تثقيف الناخبين وتوعيتهم من أجل التحريض على المشاركة القصوى والفعالة للمواطنين، ولا سيما الشباب للمشاركة في العملية الانتخابية؛
- إتاحة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية لمختلف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب؛
- مواصلة تعزيز تدريب موظفي الانتخابات من خلال التركيز على جميع الإجراءات ذات الصلة.

للطبقة السياسية:

- اتخاذ خطوات لتعزيز مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية من أجل الحفاظ على السلام والتقدم والتنمية في تونس.
- نشر وضمان تواجد ممثلي المرشحين والتيارات السياسية في مراكز الاقتراع يوم الانتخابات ومراكز جمع النتائج؛
- العمل على الحفاظ على مناخ السلام والتسامح بين الطبقة السياسية التونسية بعد الانتخابات؛
- احترام نتائج صندوق الاقتراع واللجوء إلى السبل القانونية في حالة الطعن في نتائج الانتخابات.

لمنظمات المجتمع المدني:

- تعزيز برنامجها للتوعية المدنية، لا سيما تلك الموجهة نحو الشباب؛

- تعزيز أوجه التآزر بين منظمات المجتمع المدني لضمان وجود مراقبين مواطنين في مكاتب التصويت يوم الانتخابات.

حرر في تونس يوم 8 أكتوبر 2024

عن البعثة

سعادة السيد كومي سيلوم كلاسو

(S.E.M. Komi Selom KLASSOU)